

التعدد اللغوي والتعليم في السودان

د. أحمد صادق أحمد *

"من حق الشعوب أن تصنع ب"ألسنتها: ما تشاء، وفق ما تهوى وترغب، لكسر حاجز الصمت... أن تسعى، بوعي لغوي جامع، لحياة أفضل تكون بقدر رغائبها وأحلامها".
باولو فرييري

ظلّ الخطاب الرسمي، كاشفاً عن رقوقه وأوراده، وبطرائق اختزالية وجوهرانية، يشيع أن العربية هي "لسان الأمة" وحال ذاكرتها. وآل هذا الأمر إلى هيمنة لسانية آلت بدورها إلى نهاية التاريخ، كما يتتبع عرّاب الخطاب اللبرالي المتأخر، على الرغم من احتمالنا لفجاجة وسطحية مقولاته. واقعنا الذي لم يعترف ذلك الخطاب فيه بلغات تحمل كل أنسقتها، من دلالية ونحوية وصوتية، ذاكرة المجتمع وتاريخه، ظلّ أيضاً يُقصى اللغات الأقلية. الأمر الذي انتهى بها إلى أخطار محدقة تشي بانقراضها. وفي ذات الوقت الذي ضاقت فيه مواعين الأكاديمي، الذي نزع أنه ليس بالضرورة معادل للعلمي ولا حتى ينبغي أن يتقاطع معه، إلى كساد وبوار بعد أن هلكت أدواته النقدية وتوغلت في أفق ظلامي شأهت به الذاكرة ولم تعد الحقيقة والحرية هما من همومه وأجندته.

للسودان خارطة انتربولوجيا ثقافية و لغوية واجتماعية تميزه عن شعوب عديدة في هذا العالم، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الدراسات حول اللغة والمجتمع تربط ذلك بأسئلة الهوية القومية، الثقافية والتحويلات المجتمعية ونظرية الثقافة بل وحتى تكوين الدولة وأخيراً السلطة، بكل دالاتها الابستمية، وعلاقتها وتمفصلاتها وربطها مباشرة باشتغال "الايديولوجيا" بصوتها ذي النبرات المتعددة كما يقول الباحث الهندي هومي بابا.

وأخيراً، فإن ذلك المشهد المفاهيمي قد دفع علوم اللسان لأن تتحاز للوضع الإنساني وأن تسعى لملامسة قضايا المجتمع والتاريخ ودورها في سسلجة الخطاب وربط كل ذلك بالأسئلة المشار إليها. وهذا بدوره قد آل إلى ملامح كتابة نقدية تستدعي كل تلك المعرفة النظرية اللسانية وربطها بالحقوق الثقافية وحقوق الأقليات في التعليم والتعلم بلغاتها الأم في سياق هيمنة لسانية وفوضى نصية تسود أجزاءً من هذا العالم.

على أن أهم مما في ذلك التشابك في الأفق البيني للعلوم الاجتماعية هو ربط اللسان بالسلطة والدولة والديمقراطية. وقد ذكر لساني بارع أن "السياسة هي السلطة الحاضرة واللغة هي السلطة الغائبة"،



وهناك تعريف شائع وسط علماء الاجتماع السياسي يقول بأن "الدلالة دوماً في خدمة السلطة"، ولا يمكن تجاوز ما قاله ماركس من أن "الأيديولوجيا، في جذورها، تعتبر مضموناً نقدياً حيث أنها وسيلة لكشف الأشكال الخفية للسلطة في المجتمع وأن لها علاقة جوهرية بالتقاضي وإنتاجه وذلك من خلال التضليل الذي تمارسه بشرعنتها لكل أنساق الهيمنة في المجتمع". (3)

حتى لا نكشف عن تمام مطلق مع ذلك المشهد المفاهيمي، فإن خارطة اللغوية للسودان، بكل ذاكرته المنتحمة بالعنف والإقصاء اللسانيين، تنتظر الاعتراف من أهل المكنة باختلافه اللساني وليس التعدد اللساني، كما تقول العبارة اللبرالية، والوضع الراهن يقلل من أهمية اللغة ودورها في الإنتاج والإصلاح والتنمية والتغيير، وهذا الموقف يحجب كل الثراء والتنوع اللغوي، وبالتالي عجز السياسة اللغوية في فتح اللغة على التعليم وكل أنماط استخدامها في الميديا والإعلام..... الخ، في أن تكون فعلاً تنويراً حاسماً. ومن جانب آخر، فإن رفع الوعي بالاختلاق اللغوي - أحد مستويات السياسة اللغوية وبرامج التخطيط اللغوي - قد يكشف عن هيمنة مجموعة لغوية على أخرى، وهذه تصير إلى أقلية لغوية. ومجرد زيادة الوعي بهذا الأمر، فإنه خطوة أولى في طريق التحرر من السلطة عموماً وسلطة اللغة بشكل خاص.

أشرنا لسياسة لغوية وذلك يحيلك بشكل مباشر إلى اللغة الرسمية التي تدار بها شؤون الدولة، وهي ذراع الدولة وجهازها الأيديولوجي الذي تراهن على بقائها به، وقد أشار الخوري في دراسة حديثة إلى أن اللغة الرسمية "... ترتبط بالدولة في تكوينها أكثر مما هو في استعمالها المجتمعية لأن في تكون الدولة تولد الظروف المكونة للغة الموحدة التي تشرف وتسيطر عليها اللغة الرسمية ... تصبح هذه اللغة.... المعيار النظري الذي تقاسي بموجبه كل أشكال اللغة واستعمالاتها". وعليه، فإن واقع خارطة اللغوية للسودان، الذي لن تنتطح عنزتان في اختلاق ألسنته ولهجاته واللغات الهجين والخليط.. إلخ. وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللغات الحية الآن تبلغ في المتوسط 140 لغة - بكل أنسقتها من صوتية ونحوية ودلالية، وزد على ذلك شعر وغناء وحكايات وحكمة ببساطة ذاكرة الناس والمجتمع. ولربما زعم بعض المأفونين أن تلك لا تعد أن تكون رطانات، بمعنى أن ليس لها نظم كتابة، أي لغات ملفوظة، وهذا لن يقذف بلغة - مهما أوغلت في غلفتها و نجاستها قعر ذاكرة العروبية في السودان ("عب نجس و لسانه أغلف") - خارج التاريخ فقد صار من ضمن برنامج التخطيط اللغوي إحياء اللغات وتوثيقها وإبتداع نظام لكتابتها وتعليمها وتعلمها، وهنا ندلف إلى محاولتنا لربط إشاراتنا إلى خارطة السودان اللغوية بموضوعية التعليم.



جوهر التعليم في سياق الاختلاف اللغوي أن تتاح الفرص للجميع في التعلم، بمعنى خطاب جامع مانع يستوعب تعدد الألسن واختلافاتها وأن تحقق الوعي والاعتراف بذلك الاختلاف اللساني، فإن ذلك يحدد ملامح سياسة تعليمية ولغوية تخدم قضايا السلام والتنمية الاجتماعية وبالتالي تردم الهوة فيما بين دولة ومجتمع وتكريس ديمقراطية تستدعي الذاكرة واللسان والتاريخ – وهذا ما توصل إليه مزروعى ومزروعى (1996) في كتابهما الرائع حول التعدد اللغوي ومستقبل الديمقراطية في إفريقيا. وما أشرنا إليه من هيمنة لسان، يمكن قراءة أصله وفصله في نص سياسة التعريب التي دعمتها كل أنظمة الحكم التي تعاقبت في نصف القرن الأخير دون استثناء "فترات ديمقراطية" من ذلك، وهي سياسة لغوية بامتياز، وفي ذات الوقت تمثل عياراً أيديولوجياً ثقيلًا بذلك الأفق الذي قال به ماركس عمل حتى اللحظة على تضليل أيديولوجي سُحلت به لغات فاعلة في التواصل الإنساني في هذه الجغرافيا التي تعددت ألسنتها وأعراقها وثقافتها حتى عهد قريب يمكن رصد عناصر التناص في متون دساتير السودان منذ الأول الانتقالي، 1953، وحتى دستور التجمع الوطني الديمقراطي (2001) ودستور 2005، الذي لم يفلت من أزمنة عقل ولسان الإنسان في السودان. وقد اعترف فيه بأن اللغات المحلية هي لغات قومية وكفل للناطقين بها الحق باستخدامها في التعليم والتعلم، إلا أن عناصر التناص التي أشرنا إليها يمكن رصدها – على الأقل على المستوى اللغوي – في أن "اللغتان الرسميتان للدولة هما العربية والإنجليزية"، وقيل ذلك اعترافاً، وإفادة صريحة بأن واقع اللغة العربية أنها لغة التواصل فيما بين القوميات المختلفة والأعراق .

تلك هي بعض ملامح السياسة اللغوية وعلاقتها بالتعليم في السودان، ومن الواضح أنها لن تصمد كثيراً أمام الإطار النظري والمفاهيمي، الذي اختزلناه قدر الإمكان في بداية هذه الورقة. ويبقى بالتالي أن تلك السياسة لم تسكن مطلقاً، وبصرامة علمية، التعدد اللساني ولم يتم الاعتراف بذلك التنوع والثراء الذين بلا شك هما نتاج "الاختلاف اللساني". وقد أشارت عدة بحوث إلى أن التحولات المجتمعية والديمقراطية زادت في ذلك التنوع اللغوي ومنها تعدد لهجات عربية السودان خاصة في أطرافه – الحرب والنزاعات القبلية والجفاف والتصحر والهجرة... الخ. في حسابنا، أن ذلك تطور لغوي طبيعي له دلالاته التاريخية والاجتماعية بل و يؤكد على التنوع في طرائق التواصل.

تنبقت لنا بضعة إشارات. هنالك محاولات (مؤسسية) لرأب الصدع اللساني. فقد أصدرت السلطة الحاكمة فرماناً يقضى بإنشاء مجلس للتخطيط اللغوي (1997)، قضى ذلك فرمان بأن "تشر اللغة العربية والارتقاء بها بوصفها لغة التخاطب القومي ووسيلة التنمية الاقتصادية" مادة (4) فقرة (أ).



وأضاف الفرمان إلى أن ذلك "... دراسة واقع اللغات السودانية من حيث كثافة المتحدثين بها وانتشارها واستخدامها في أغراض الحياة المختلفة".

ما أردنا الوصول إليه هنا هو أن الحق اللساني للأقليات اللغوية لم يظهر مطلقاً في متن ذلك القانون، ولم تكن هنالك أية إشارات فنية تسعى للاهتمام بالأسن أقلية تمّ إقصاؤها من دائرة اللسان المهيمن في ارتباطه العضوي مع أية دولة كانت وطغمة حكمت. وإن كنا قد أبقينا على كوة مفتوحة على هذا العالم، فإن القرن الماضي قد شهد صدور عدة وثائق لليونسكو واليونسيف (1953، 1996) حول حق الأقليات في التعليم بلغاتها الأم وكذلك الإعلان العالمي للحقوق اللسانية. والأخير، قدم توصيفاً ومن ثمّ تعريفاً للأقليات اللغوية آخذاً في الاعتبار البعدين التاريخي والجغرافي. كفلت تلك الوثيقة للأقليات اللغوية حقها في التدريب بلغاتها الأم وضرورة استخدامها في كل وسائل الاتصال، وأخيراً المناشط الإبداعية والفكرية.

على الرغم من أن أهل المنعة قد ألغوا ذلك القانون بموجب صدور آخر (2005) وبموجب الدستور الجديد (2005)، وذلك بإنشاء مجلس تطوير اللغات القومية ليجب المؤسسة التي سبقته، ألا أنه أغلق تلك الكوة وبدأ تحركه في أفق قومي فح "تجاوز" كل مشروعات العقل والعلم للقرن الماضي، وتمّ تعديل القوانين السابقة والتي اعتمد فيها على دستور نيفاشا الذي لم يجد رأساً صلبة مثل رأس لينين، كما يقول التوسير، ليبصرهم بما آلت إليه المعرفة الاجتماعية التي عملت على إدارة التنوع والاختلاف اللساني والثقافي.

إن إشارات أستاذنا عشاري المبكرة في لفت الانتباه للثراء اللغوي في السودان والخطر الذي اصدق بالكثير من اللغات السودانية - التي ظلت تتأفح في جسارة لأكثر من ستة آلاف عام ومن قبل دخول الأعراب والعربية إلى السودان وحتى اليوم "لغات حية" - نرى إليه الآن وقد صار انتهاكاً للحقوق اللسانية، ونرى أن التعليم وسياسة التعليم منوط بها سسلجة أدواتها والتمكن من رفق التعليم تلك اللغات ووضعها حيز الاستخدام وإعداد "مناهج قومية" لتعليمها وتعلمها أسوة بالأسن أخرى في هذه الخارطة الممتدة بالأسنتها وثقافاتنا في رقعة "ملحوسة" حتى العظم .

المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني مطالبة بأن تضع في أجندتها الاختلاف اللساني بهدف زيادة/رفع الوعي اللغوي، إثراء لمعرفتها الاجتماعية، وخاصةً الأجهزة القانونية حيث أن الخارطة اللغوية تأخذ ملامحها بتمثيلها في الدستور القومي. ونزعم أن المستقبل للغات الهامش واللغات الأقلية، وهذا يعني بالضرورة، إن كنا نؤسس وعياً بحقوق الإنسان، أن نعترف بحقه اللساني حتى نجعل منه



ذاتاً فاعلة في التاريخ والأمر الذي بدوره يسهم في تشكيل دولة تستوعب، ليس فقط التناقض، بل التعدد والاختلاف اللساني والثقافي في أفق علاقاتها الجدلية.

إن الوعي اللغوي النقدي يعمل، في التحليل النهائي، على تحليل الظلم الاجتماعي والتمييز الطبقي، كما يقول بورديو، وأن الكتم والإسكات والتغيب والتضليل يستدعي الوعي بالاختلاف اللغوي في سياقاته الثقافية والاجتماعية وذلك "لإعمال النقد على الدوام. بحيث يطاول الشروط التي تسمح وتجزئ لأية أنظمة لسان تزعم بأنها ناجزة وصائبة وصالحة لكل زمان ومكان كما لو أن هذه الصفات كلها باتت بدايات ثابتة". وهكذا، فإن "نبل الدولة" لا بد من ملاحظته بخطاب يعي طبيعة اللغة وطرائق اشتغالها، خطاب نقدي يفضح آليات قمعها وهيمنتها ونقف في وجه السلطة اللسانية التي لن تجعل من ذواتنا ذوات ناطقه تعمل على خدمة الحقيقة وخدمة الحرية.

هوامش

- نسيم الخوري (دكتور)، الاعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية 2005
ادوارد سعيد، الانسانية والنقد الديمقراطي، دار الآداب 2005
عبد السلام المسدي، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية اللبنانية، 2006
جان جاك لوسركل، عنف اللغة، المنظمة العربية للترجمة، 2006
جمهورية السودان. المجلس الوطني. الرئيس. قانون المجلس القومي للتخطيط اللغوي، الخرطوم، 1997.
----- قانون مجلس تطوير اللغات القومية، الخرطوم، 2003

Bhaba,H. (1996) Location of culture.London. Routledge
Bourdieu, P. & Passeron, Jen-Claude (1998) Reproduction in Education, Culture and Society. London. Sage
Fairclough,N. (2001) Language and Power. London. Longman
Mazrui , A. Mazrui , A. (1996) The Power of Babel: language & governance in the African Experience. Chicago. CUP

*د. احمد صادق احمد، أكاديمي ومترجم وناقد سوداني. حصل على درجة البكالوريوس في اللغة والأدب الإنجليزي، جامعة الخرطوم، وعلى درجة الماجستير في اللسانيات من جامعة لانكاستر، وعلى الدكتوراه في علم اللغة الاجتماعي، جامعة الخرطوم. ترجم العديد من النصوص من وإلى العربية والإنجليزية. له ثلاثة كتب منشورة مترجمة إلى العربية، بالإضافة إلى مقالات في النقد الأدبي، خاصة الرواية، تحت الطبع. يعمل ويقيم في الخرطوم.

عنوانه الإلكتروني: hominada40@gmail.com

